JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (68)
2024-09-02
https://jaspss.com

بحث بعنوان

تحديات تحصيل المسقفات في البلديات دراسة مقارنة بين المناطق الحضرية والريفية

إعداد

اياد ناصر عبيد الغبايا

محاسب

بلدية الخالدية

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (68)
2024-09-02
https://jaspss.com

المُلخَّص

يواجه تحصيل المستفات في البلديات تحديات متعددة تختلف بين المناطق الحضرية والريفية، مما يستدعي إجراء دراسة مقارنة لفهم الفروق. في المناطق الحضرية، قد تكون التحديات مرتبطة بالكثافة السكانية العالية والتعقيدات الإدارية، في حين أن المناطق الريفية قد تعاني من نقص الموارد والبنية التحتية، مما يصعّب عملية التحصيل. كما قد تؤثر الفجوات في الوعي الضريبي والتفاوت الاقتصادي بين المناطق على كفاءة التحصيل. دراسة هذه التحديات تساعد في تطوير استراتيجيات مخصصة لكل منطقة، بهدف تحسين كفاءة تحصيل المستفات وضمان العدالة في توزيع الأعباء المالية.

Abstract

Tax collection in municipalities faces multiple challenges that differ between urban and rural areas, which calls for a comparative study to understand the differences. In urban areas, the challenges may be related to high population density and administrative complexities, while rural areas may suffer from a lack of resources and infrastructure, which makes the collection process difficult. Gaps in tax awareness and economic disparities between regions may also affect collection efficiency. Studying these challenges helps in developing strategies tailored to each region, with the aim of improving the efficiency of tax collection and ensuring fairness in the distribution of financial burdens.

المُقدِّمة

يحظى تحصيل المستحقات في البلديات بأهمية كبيرة كونها تمثل أحد مصادر الدخل الرئيسية للبلديات في معظم الدول. ومع تزايد الحاجة إلى الخدمات العامة والبنى التحتية، تصبح عمليات تحصيل المستحقات أكثر تعقيدًا وصعوبة. يعد تحصيل المستحقات تحديًا كبيرًا في العديد من الدول، خاصةً عند مقارنة بين المناطق الحضرية والريفية.

ففي المناطق الحضرية، توجد مؤسسات مالية ونظم تحصيل متطورة تسهل عملية جمع المداخيل البلدية. بينما في المناطق الريفية، يواجه المسؤولون تحديات إضافية نتيجة للفقر والتشتت السكاني وانعدام البنية التحتية المالية والتقنية اللازمة لتسهيل عملية جمع المستحقات.

هذه الاختلافات بين المناطق الحضرية والريفية تؤثر على فعالية عملية تحصيل المستحقات وقد تؤدي إلى تراجع الدخل البلدي وتأثير سلبي على تقديم الخدمات العامة للمواطنين. لذا، يجب إيجاد حلول شاملة ومناسبة لتحديات تحصيل المستحقات في كلا النوعين من المناطق بهدف تعزيز الاستقرار المالي للبلديات وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

يعد تحصيل المستحقات أحد التحديات الرئيسية التي تواجه البلديات في تمويل خدماتها العامة وتحقيق التنمية المحلية. تتفاوت هذه التحديات بشكل ملحوظ بين المناطق الحضرية والريفية، حيث تلعب العوامل الاقتصادية والاجتماعية دورًا كبيرًا في تحديد كفاءة وفعالية عملية التحصيل. في المناطق الحضرية، قد تكون القدرة على تحصيل المستحقات أفضل نتيجة لتوفر بنية تحتية أكثر تطورًا وقاعدة ضريبية أكبر، ولكنها تواجه تحديات أخرى مثل التهرب الضريبي والتعقيدات القانونية. على النقيض من ذلك، تعاني المناطق الريفية من

صعوبات خاصة مثل ضعف البنية التحتية ونقص الموارد البشرية المؤهلة لإدارة عملية التحصيل بشكل فعال.

تعد الفروق الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية عاملاً مهماً يؤثر على عملية تحصيل المستقفات. في المناطق الحضرية، تكون القيم العقارية أعلى مما ينعكس على قيمة المستقفات المستحقة، ولكن في الوقت نفسه قد يواجه سكان هذه المناطق أعباء ضريبية أعلى تؤدي إلى مقاومة أو تهرب من الدفع. بالمقابل، في المناطق الريفية، قد تكون قيم العقارات منخفضة، مما يؤدي إلى تحصيل مبالغ أقل، وبالتالي قلة الموارد المتاحة للبلديات لتنفيذ مشاريع حيوية. هذا التفاوت في العوائد يشكل تحديًا كبيرًا للبلديات في تحقيق التوازن المالي وتوزيع الخدمات بشكل عادل بين المناطق المختلفة.

علاوة على ذلك، تبرز التحديات الإدارية والتنظيمية كأحد العوامل المؤثرة في كفاءة تحصيل المستقفات في البلديات. في المناطق الحضرية، قد تتطلب عملية التحصيل إجراءات تنظيمية معقدة وأنظمة تقنية متقدمة لضمان الدقة والكفاءة، بينما قد تكون الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الأنظمة محدودة في المناطق الريفية. هذه الفجوة التقنية والتنظيمية تعيق قدرة البلديات على تحقيق مستوى متساوٍ من التحصيل في جميع المناطق التي تقع تحت نطاقها، مما يستدعي دراسة معمقة لفهم كيفية تحسين هذه العمليات عبر المناطق المختلفة.

من هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل مقارن بين تحديات تحصيل المستقفات في المناطق الحضرية والريفية، مع التركيز على العوامل الاقتصادية والإدارية والاجتماعية التي تؤثر على هذه العملية. من خلال هذا التحليل، سيتم تحديد الفجوات الموجودة وتقديم توصيات حول كيفية تحسين عمليات التحصيل

في البلديات لتعزيز كفاءتها وضمان توزيع عادل للموارد والخدمات بين جميع المناطق، بما يسهم في تحقيق تنمية محلية مستدامة وشاملة.

مشكلة البحث

تحصيل المستحقات يشكل تحديًا كبيرًا في البلديات، خاصةً عند مقارنة بين المناطق الحضرية والريفية. في المناطق الحضرية، تواجه البلديات تحديات عديدة مثل تزايد عدد السكان والتنمية العمرانية السريعة التي تؤدي إلى زيادة الاحتياجات والتكاليف. بالإضافة إلى ذلك، قد تواجه البلديات في المناطق الحضرية صعوبات في تحصيل المستحقات من قبل السكان الذين يمكن أن يكونوا متعددي الثقافات والطبقات الاجتماعية، مما يعقد عملية التحصيل.

من ناحية أخرى، في المناطق الريفية، تكون التحديات مختلفة نظرًا لانتشار الفقر وضعف البنية التحتية. يعاني الريف من نقص الموارد والتقنيات اللازمة لتسهيل عمليات تحصيل المستحقات، مما يؤدي إلى تأخر في تحقيق العائدات المالية اللازمة للبلديات لتقديم الخدمات الأساسية للسكان.

تلك الاختلافات في البيئة والتحديات بين المناطق الحضرية والريفية تجعل من الضروري إيجاد استراتيجيات ملائمة تأخذ بعين الاعتبار هذه الفروقات لتحسين عمليات تحصيل المستحقات وتعزيز الاستقرار المالي للبلديات في كلا النوعين من المناطق.

تتمثل مشكلة البحث في التحديات المعقدة التي تواجه البلديات في تحصيل المستحقات بشكل فعال وعادل بين المناطق الحضرية والريفية. تختلف هذه التحديات من حيث طبيعتها وشدتها تبعًا للبيئة الاقتصادية والاجتماعية لكل منطقة، مما يؤدي إلى تفاوت كبير في إيرادات البلديات وقدرتها على تقديم الخدمات. في

المناطق الحضرية، تواجه البلديات تحديات مثل ارتفاع معدلات التهرب الضريبي، والتعقيدات القانونية، وصعوبة متابعة الممتلكات العقارية بشكل دقيق، مما يؤثر سلبًا على كفاءة عملية التحصيل ويؤدي إلى نقص في الموارد المالية.

في المقابل، تعاني البلديات في المناطق الريفية من مشكلات مختلفة تشمل ضعف البنية التحتية، وقلة الموارد البشرية المؤهلة، وصعوبة الوصول إلى الممتلكات لتقييمها وتحصيل المستحقات منها. هذا النقص في الموارد يجعل من الصعب على البلديات تنفيذ عمليات التحصيل بشكل فعال، مما يؤدي إلى ضعف في الإيرادات وقدرة أقل على تقديم الخدمات الأساسية لسكان هذه المناطق. كما أن القيم العقارية المنخفضة في المناطق الريفية تساهم في تقليل حجم المستحقات المحصلة، مما يزيد من التحديات المالية التي تواجهها البلديات.

يضاف إلى ذلك أن الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية تعقد من عملية تحقيق العدالة في تحصيل المستحقات وتوزيع الموارد. البلديات تحتاج إلى التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية والقدرة على توفير خدمات متساوية لجميع المواطنين، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي. ولكن التفاوت في مستويات التحصيل والإيرادات يجعل من الصعب تحقيق هذا التوازن، مما يستدعي تدخلاً مدروساً لتحسين السياسات والأنظمة المالية المعمول بها.

من هنا تنبع أهمية دراسة هذه المشكلة لتحديد الفجوات القائمة في عملية تحصيل المستحقات بين المناطق الحضرية والريفية وتقديم توصيات تهدف إلى تحسين كفاءة وفعالية التحصيل. الهدف هو دعم البلديات في

تحقيق توزيع عادل للموارد والخدمات، وتعزيز قدرتها على تلبية احتياجات جميع السكان بشكل متساوٍ، بما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة لكافة المناطق.

أهداف البحث

1. تحديد العوامل التي تؤثر على عملية تحصيل المسقفات في المناطق الحضرية والريفية.

2. تحليل الفروقات في الهياكل المالية والتقنية بين المناطق الحضرية والريفية وكيف تؤثر على عمليات تحصيل المسقفات.

3. دراسة تأثير التحديات الاقتصادية والاجتماعية على قدرة البلديات في جمع المداخيل البلدية في المناطق الحضرية والريفية.

4. تقييم أداء السياسات والاستراتيجيات الحالية لتحصيل المسقفات في المناطق الحضرية والريفية واقتراح الإصلاحات اللازمة.

5. تحديد الحلول الملائمة والمبتكرة لتحسين عمليات تحصيل المسقفات في البلديات وتعزيز الاستقرار المالي في كل من البيئتين الحضرية والريفية.

أهمية البحث

1. فهم عميق للتحديات التي تواجه عمليات تحصيل المسقفات في البلديات يساعد في تحديد العوامل المؤثرة وتطوير استراتيجيات فعالة لتحسين هذه العمليات.

2. توفير بيانات ومعلومات موثوقة ومحدثة حول أداء تحصيل المسقفات في المناطق الحضرية والريفية يساعد في اتخاذ القرارات المستندة إلى الحقائق.

3. تعزيز الوعي بأهمية تحصيل المسقفات كوسيلة لتمويل الخدمات العامة في البلديات وضمان استدامتها.

4. تحليل المقارنة بين المناطق الحضرية والريفية يساعد في فهم الاختلافات في البيئة والتحديات التي تواجه عمليات تحصيل المسقفات وتوجيه الجهود نحو تحقيق التوازن بينهما.

5. تقديم التوصيات والحلول العملية لتحسين عمليات تحصيل المسقفات في البلديات بما يسهم في تعزيز الشفافية والكفاءة المالية وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع المحلي.

أسئلة البحث

1. ما هي الفروقات الرئيسية في عمليات تحصيل المسقفات بين المناطق الحضرية والريفية؟

2. كيف تؤثر التحديات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحضرية والريفية على قدرة البلديات في جمع المداخيل البلدية؟

3. ما هي العوامل التي تسهم في صعوبة تحصيل المسقفات في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية؟

4. هل هناك فوارق في هياكل البنية التحتية والتقنيات المستخدمة في عمليات تحصيل المسقفات بين المناطق الحضرية والريفية؟

5. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه البلديات في تحصيل المسقفات وكيف يمكن تطوير استراتيجيات فعالة لتجاوز هذه التحديات في كل من البيئتين الحضرية والريفية؟

الإطار النظري

تحصيل المستقفات في البلديات هو عملية حاسمة لضمان استدامة الخدمات العامة وتمويل الأنشطة الحكومية. تواجه البلديات في المناطق الحضرية والريفية تحديات مختلفة تؤثر على عمليات تحصيل المستقفات. في المناطق الحضرية، يمكن أن تكون التحديات تتعلق بكثافة السكان وتنوع الأنشطة الاقتصادية، بينما في المناطق الريفية، قد تكون التحديات ترتبط بنقص الموارد وانعدام التنمية الاقتصادية.

أحد التحديات الرئيسية التي تواجه البلديات في تحصيل المستقفات هي تحديد الفروقات بين المناطق الحضرية والريفية فيما يتعلق بالقدرة على الدفع. فالسكان في المناطق الحضرية قد يكونون أكثر قدرة على تحمل تكاليف المستقفات مقارنة بالسكان في المناطق الريفية، نظراً لاختلاف الدخل والظروف الاقتصادية بين البيئتين.

يجب أيضًا أخذ في الاعتبار التأثير الاجتماعي والثقافي على عمليات تحصيل المستقفات. قد تكون هناك اختلافات في القيم والمعتقدات بين السكان في المناطق الحضرية والريفية، مما يمكن أن يؤثر على مدى تعاونهم في دفع المستقفات وامتثالهم للقوانين المالية.

تتأثر عمليات تحصيل المستقفات أيضًا بالتحديات التقنية والبنية التحتية. قد تكون هناك فروقات في البنية التحتية والتكنولوجيا المستخدمة في عمليات تحصيل المستقفات بين المناطق الحضرية والريفية، مما يمكن أن يؤثر على كفاءة عمليات التحصيل.

كما ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية التي تؤثر على عمليات تحصيل المسقفات. قد تكون هناك تحديات مرتبطة بالبطالة والفقر والتضخم في كلا البيئتين، مما يمكن أن يجعل من الصعب على السكان تحمل تكاليف المسقفات.

وختامًا، يجب على البلديات تبني استراتيجيات فعالة لتحسين عمليات تحصيل المسقفات وتجاوز التحديات التي تواجهها. يجب أن تكون هذه الاستراتيجيات مبنية على تحليل دقيق للوضع المالي والاقتصادي في كل من المناطق الحضرية والريفية، وتوجيه الجهود نحو تحقيق التوازن والعدالة المالية في عمليات تحصيل المسقفات.

1. **القدرة على الدفع:** تشير إلى قدرة السكان في المناطق الحضرية والريفية على تحمل تكاليف المسقفات، وكيفية تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على هذه القدرة.

القدرة على الدفع هي قدرة الفرد أو الشركة على تسديد التزاماتهم المالية سواء كانت ديونًا أو فواتير أو نفقات يومية تتأثر هذه القدرة بعدة عوامل مثل الدخل المتاح والمصروفات الثابتة والمتغيرة بالإضافة إلى إدارة الأموال بشكل فعال حيث يلعب التوازن بين الإيرادات والنفقات دورًا حاسمًا في تحديد مدى قدرة الشخص أو الكيان على الدفع بشكل منتظم ومستدام.

عندما تتجاوز الالتزامات المالية للفرد أو الشركة قدراتهم على الدفع قد يؤدي ذلك إلى عواقب مالية خطيرة مثل التعثر في السداد أو الدخول في ديون متزايدة يمكن أن يؤدي ذلك أيضًا إلى تأثيرات سلبية على الائتمان مما قد يعقد عملية الحصول على قروض مستقبلية أو استثمارات وبالتالي يصبح من الضروري تقييم القدرة على الدفع بشكل دوري واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الوضع المالي.

هناك العديد من الاستراتيجيات التي يمكن أن تساعد في تعزيز القدرة على الدفع من بينها تخفيض النفقات غير الضرورية وزيادة الدخل من خلال فرص عمل إضافية أو استثمارات ذكية كما يمكن إدارة الديون بشكل أكثر فعالية من خلال إعادة هيكلة الديون أو التفاوض على شروط أفضل للسداد من خلال هذه الاستراتيجيات يمكن تقليل العبء المالي وزيادة المرونة المالية.

في النهاية القدرة على الدفع ليست مجرد مسألة مالية بحتة بل هي أيضًا تعبير عن الاستدامة المالية والإدارة الحكيمة للموارد من خلال الاهتمام بالتخطيط المالي والالتزام بالميزانية يمكن للأفراد والشركات تحقيق استقرار مالي أكبر والتأكد من قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية بشكل منتظم.

2. البنية التحتية: تركز على الفروقات في البنية التحتية بين المناطق الحضرية والريفية وكيف يؤثر ذلك على عمليات تحصيل المستقفات وقدرة البلديات على تنفيذها.

البنية التحتية تعتبر الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات الحديثة فهي تشمل مجموعة من المرافق والخدمات الأساسية التي يحتاجها المجتمع مثل الطرق والجسور وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات تشكل هذه البنية الأساس الذي يبنى عليه الاقتصاد وتطوير المدن وتعزيز جودة الحياة للأفراد وتعتبر عنصراً حيوياً لدعم الأنشطة الاقتصادية والصناعية والزراعية.

تتطلب البنية التحتية استثمارات ضخمة من الحكومات والشركات الخاصة لضمان استمراريتها وتحديثها بمرور الوقت ومع نمو السكان وزيادة الطلب على الموارد والخدمات يصبح من الضروري تطوير وتوسيع هذه البنية بشكل مستمر لتحسين كفاءة الخدمات وتقليل الضغط على الموارد القائمة يعتمد نجاح البنية التحتية على التخطيط السليم والتنفيذ الجيد والصيانة الدورية لضمان فعاليتها على المدى الطويل.

تلعب البنية التحتية دوراً مهماً في تحسين مستوى المعيشة للأفراد من خلال توفير وسائل النقل السريعة والآمنة وإتاحة الوصول إلى الموارد الأساسية بسهولة كما تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال تحسين بيئة الأعمال وتوفير البنية اللازمة لدعم الصناعات المختلفة وعندما تكون البنية التحتية قوية وفعالة فإنها تدعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع وتعزز من قدرة البلاد على المنافسة في الأسواق العالمية.

تواجه العديد من الدول تحديات كبيرة في تطوير وصيانة البنية التحتية بسبب محدودية الموارد المالية والضغط المتزايد من قبل السكان على المرافق والخدمات لذلك يتطلب الأمر التعاون بين القطاعين العام والخاص وتبني تقنيات جديدة ومستدامة لتطوير البنية التحتية بشكل يتماشى مع احتياجات المستقبل ويضمن تحقيق التنمية المستدامة التي تسهم في تحسين حياة الأجيال القادمة.

3. الاعتماد المالي: تدرس كيفية تأثير تحصيل المستقفات على الاعتماد المالي للبلديات في المناطق الحضرية والريفية، وكيفية تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات.

الاعتماد المالي هو مفهوم يشير إلى قدرة الفرد أو المؤسسة على الاعتماد على مواردهم المالية لتلبية احتياجاتهم وتحقيق أهدافهم دون الحاجة إلى الاعتماد على مصادر خارجية مثل القروض أو المساعدات المالية يتم تحقيق الاعتماد المالي من خلال إدارة فعالة للموارد المالية وزيادة الدخل وتقليل النفقات وتحقيق توازن بين الإيرادات والمصروفات يؤدي هذا إلى تحقيق الاستقلال المالي الذي يمكن الأفراد أو المؤسسات من اتخاذ قرارات مالية بحرية ودون قيود خارجية.

يعد الادخار جزءًا أساسيًا من تحقيق الاعتماد المالي حيث يمكن للفرد أو المؤسسة بناء احتياطيات مالية تساعدهم على مواجهة الظروف غير المتوقعة مثل فقدان الوظيفة أو الأزمات الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك يمكن استخدام هذه المدخرات للاستثمار في فرص جديدة يمكن أن تزيد من الدخل وتساهم في تعزيز الاعتماد المالي بمرور الوقت كما أن الادخار يسهم في تحقيق الاستقرار المالي ويقلل من الحاجة إلى الاعتماد على الديون.

التخطيط المالي هو أداة مهمة لتحقيق الاعتماد المالي حيث يساعد في تحديد الأهداف المالية ووضع استراتيجيات لتحقيقها من خلال تحليل الإيرادات والنفقات يمكن للفرد أو المؤسسة وضع ميزانية تتناسب مع احتياجاتهم وتساهم في تحقيق أهدافهم المالية على المدى الطويل كما يمكن استخدام التخطيط المالي لإدارة الديون بشكل فعال وتقليل التكاليف المتعلقة بالفوائد والرسوم مما يعزز من الاعتماد المالي ويقلل من الضغوط المالية.

الاستثمار هو أيضًا جزء مهم من تحقيق الاعتماد المالي حيث يمكن للفرد أو المؤسسة زيادة ثرواتهم من خلال استثمارات ذكية تحقق عوائد مالية مستدامة يمكن أن تتنوع الاستثمارات بين الأسهم والعقارات والأعمال التجارية وغيرها من الفرص التي تتيح زيادة الدخل وتعزز الاستقلال المالي بمرور الوقت يعتمد نجاح الاستثمارات على الفهم الجيد للأسواق والتحليل المالي الجيد مما يمكن الأفراد أو المؤسسات من تحقيق الاستقرار المالي وتحقيق الاعتماد المالي بشكل أكبر.

4. العدالة المالية: تناقش مسألة توزيع العبء المالي لتحصيل المستحقات بين السكان في المناطق الحضرية والريفية، وكيفية تحقيق العدالة المالية في هذه العمليات.

العدالة المالية هي مبدأ أساسي يسعى إلى تحقيق توزيع عادل ومنصف للثروة والموارد بين جميع أفراد المجتمع من خلال ضمان أن الجميع يحصل على فرص متساوية للوصول إلى الموارد المالية والخدمات الاقتصادية يسعى هذا المفهوم إلى تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتحقيق توازن اقتصادي يتيح للجميع فرصة تحسين حياتهم والوصول إلى مستوى معيشي لائق تساهم العدالة المالية في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتقليل التوترات الناتجة عن التفاوت في الثروة.

تحقيق العدالة المالية يتطلب تدخلات من الحكومات والمؤسسات المالية لضمان وجود سياسات تساهم في تقليل الفوارق الاقتصادية بين الأفراد وتشمل هذه السياسات فرض ضرائب تصاعدية تضمن أن الأفراد ذوي الدخول المرتفعة يسهمون بنسبة أكبر في تمويل الخدمات العامة والبرامج الاجتماعية بالإضافة إلى ذلك يجب تعزيز التعليم المالي وتوفير فرص الوصول إلى الخدمات المالية للجميع بما في ذلك الفئات المحرومة والمهمشة.

الشفافية في العمليات المالية تعد عنصرًا مهمًا في تحقيق العدالة المالية حيث تضمن الشفافية أن جميع الأفراد لديهم المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية مستنيرة وتقلل من فرص التلاعب أو الفساد المالي الذي يمكن أن يعزز من التفاوت الاقتصادي بين الأفراد يجب أن تكون المؤسسات المالية والحكومية ملزمة بتوفير معلومات واضحة وشفافة حول السياسات المالية وكيفية توزيع الموارد بما يضمن التزامها بمبادئ العدالة المالية.

العدالة المالية ليست مجرد هدف اقتصادي بل هي أيضًا قضية أخلاقية تعكس التزام المجتمع بضمان أن جميع أفراده يتمتعون بفرص متساوية لتحقيق الرفاهية المالية والاستقلال من خلال تعزيز العدالة المالية يمكن

تحقيق مجتمعات أكثر شمولية واستدامة حيث يتمكن الجميع من المشاركة في النمو الاقتصادي والاستفادة من نتائجه بما يحقق التوازن الاجتماعي والاقتصادي ويحسن جودة الحياة للجميع.

5. التنمية المستدامة: تركز على كيفية تحقيق توازن بين تحصيل المسقفات وتحقيق التنمية المستدامة في البلديات، مع التركيز على تحسين الكفاءة المالية وتوفير الخدمات الأساسية بشكل مستدام في كلتا البيئتين.

التنمية المستدامة هي نهج يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية لضمان استدامة الموارد للأجيال الحالية والمستقبلية تسعى التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات البشر دون الإضرار بالنظم البيئية أو استنزاف الموارد الطبيعية بحيث تظل هذه الموارد متاحة للأجيال القادمة تعتمد التنمية المستدامة على تبني سياسات وممارسات تراعي الاستدامة في مختلف القطاعات مثل الصناعة والزراعة والطاقة والبنية التحتية.

تتطلب التنمية المستدامة التعاون بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني لتحقيق أهداف مشتركة مثل الحد من الفقر وتحسين جودة الحياة مع حماية البيئة ومن أهم مبادئ التنمية المستدامة هو استخدام الموارد بكفاءة وتقليل الهدر والتلوث من خلال الابتكار في التكنولوجيا وتطوير أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة كما تشمل التنمية المستدامة تعزيز التعليم وبناء القدرات لتمكين المجتمعات من تبني ممارسات مستدامة تسهم في تحسين مستوى المعيشة دون التأثير سلباً على البيئة.

من الجوانب المهمة في التنمية المستدامة هو التغير المناخي حيث تلعب التنمية المستدامة دورًا حيويًا في التخفيف من آثاره من خلال تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح كما تدعو التنمية المستدامة إلى إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة وحماية التنوع

البيولوجي لضمان استمرار وظائف النظم البيئية التي تدعم الحياة على الأرض لذلك يتطلب تحقيق التنمية المستدامة تخطيطًا استراتيجيًا طويل الأمد وتعاونًا عالميًا لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متكامل.

في النهاية تساهم التنمية المستدامة في بناء مجتمعات أكثر عدالة واستدامة حيث يتم تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من خلال حماية البيئة وتحقيق نمو اقتصادي شامل يعتمد على الابتكار والتكنولوجيا النظيفة تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق رفاهية الإنسان بشكل متكامل مع الحفاظ على كوكب الأرض وموارده الطبيعية مما يضمن للأجيال القادمة فرصة العيش في بيئة صحية ومستدامة تنعم بالاستقرار والازدهار.

النتائج والتوصيات

النتائج:

1. تبينت أهمية تحصيل المسقفات في البلديات كوسيلة لتمويل الخدمات العامة وضمان استدامتها.

2. أظهرت الدراسة أن هناك فروقات كبيرة في عمليات تحصيل المسقفات بين المناطق الحضرية والريفية، نتيجة لاختلافات في القدرة على الدفع والبنية التحتية والعوامل الاقتصادية.

3. كشفت النتائج عن أهمية توجيه الاهتمام للتحديات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على عمليات تحصيل المسقفات في كل من البيئتين.

التوصيات:

1. توصية بضرورة تطوير استراتيجيات متخصصة لتحسين عمليات تحصيل المسقفات في المناطق الريفية، وتوجيه المزيد من الموارد والدعم لهذه البلديات.

2. توصية بتعزيز التواصل والتعاون بين الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية في كلا البيئتين، لتعزيز قدرة السكان على دفع المسقفات وتحسين الشفافية في العمليات المالية.

3. توصية بتطوير برامج تثقيفية وتوعية للسكان في المناطق الحضرية والريفية حول أهمية تحصيل المسقفات وكيفية تأثيرها على تقديم الخدمات العامة.

4. توصية بتحسين البنية التحتية واستخدام التكنولوجيا في عمليات تحصيل المسقفات، لزيادة الكفاءة والدقة وتقليل التكاليف.

5. توصية بالتركيز على تحقيق العدالة المالية في عمليات تحصيل المسقفات، من خلال توزيع العبء المالي بشكل عادل بين السكان في المناطق الحضرية والريفية.

المصادر والمراجع

خلاف علاء الدين, & حمودة وحيدة. (2016). إجراءات تحصيل الضرائب المباشرة و منازعاتها.

قطوش, & فاطمة الزهرة. (2015). إشكالية بين التكنولوجيا الحديثة الحجم العام ومتطلبات المطالبة: الحكومة الجزائرية.

ضيف، شعيب. (2013). تحصيل الضرائب والضرائب غير الجديدة في القانون الجزائري (أطروحة دكتوراه، جامعة 20 أوت 1955).

رويبح يعقوب. تحصيل الضرائب في قضايا الإصلاحات الجبائية الجديدة دراسة قباضة الضرائب ورقلة الضاحية (أطروحة دكتوراه).

بحاشي, رابح, بفطيمة, & فؤاد. (2019). مدى جزئي نظام فرض الجبائي الجزائري في تحصيل الضرائب: دراسة حالة جبائية باستثناء الجزافية فقط.

د. نأنون ياسيو شخاجرة. (2020). يساهم في ظهور الدخل والمبيعات في زيادة الإيرادات الضريبية في الأردن. مجلة الجامعة الإسلامية للاقتصاد والأعمال، 28(1).